اليهود في المغرب العربي

للدكتور صلاح العقاد
الأستاذ بجامعة عين شمس - والأستاذ المحاضر بالمعهد

درج الكتاب الصهيونيون على المبالغة فى تصوير ألوان الاضطهاد التى تعرض لها اليهود فى مختلف أقطار العالم . ووسط هذه الموجة من الكتابة الموجهة تجاهلوا الازدهار الذى شهدته الجاليات اليهودية فى البلاد العربية خلال العصور الوسطى وحتى قيام الدولة الإسرائيلية . وكانت أقطار المغرب العربى من أهم المناطق التى آوت الجالية اليهودية الفارة من وجه الاضطهاد المسيحى فى أوربا . وقد نتج عن ذلك أن صار عدد اليهود فى المغرب العربى بمعناه الواسع يقدر بحوالى نصف مليون قبيل إنشاء اسرائيل . ولذلك فإن دراسة أحوال اليهود ودورهم فى المغرب تستحق بعض العناية .

وثمة ملاحظات أولية يجب تسجيلها للتعرف على الخصائص التى ميزت يهود المغرب عن الجاليات اليهودية فى البلاد الأخرى . فمن حيث النشأة يعد يهود المغرب من أقدم الجاليات اليهودية التى خرجت من الشرق الأدنى ، فبينما ترجع الهجرات اليهودية إلى مختلف أقطار العالم إلى القرن الأول الميلادى بعد تحطيم هيكل سليمان فى القدس ، نلاحظ أن اتصال اليهود بالمغرب يرجع إلى ما قبل ذلك بعدة قرون حينما وفدت الهجرات الفينيقية إلى تونس واستقرت بها ؛ فقد لحق بهم بعض العبريين وتآلفوا مع السكان الأصليين من البربر، وخرجوا عن التقليد الذى لازم تاريخهم وهو عدم العناية بالتبشير بين الشعوب الأجنبية ، فاجتذبوا عددا غير قليل من البربر حتى نشأت بعض جزر يهودية داخل المحيط البربرى الكبير واندمجوا فى حياة السكان الاجتماعية والثقافية بمعزل عن الإدارة الرومانية أوالبيزنطية حتى إذا تدهور حكم بيزنطة قبيل الفتوحات الإسلامية برز اليهود إلى مركز

قيادى فى شمال أفريقيا ولعبوا دورا معروفا فى مقاومة الفتوحات العربية الإسلامية .

وبعد أن ساد الإسلام شعوب شمال إفريقيا احتفظ عدد صغير من البربر بديانته اليهودية منتفعين بروح التسامح التى سادت البلاد الإسلامية إزاء الأقليات الدينية . وفى حين كانت الأقليات المسيحية هى الأقليات الدينية المعروفة فى الشرق العربى ، لم يعرف المغرب العربى أقليات دينية بين السكان الوطنيين سوى الأقلية اليهودية .

وعاش البربر المتهودون إبّان العصور الوسطى بمعزل عن الجاليات اليهودية المتناثرة فى أنحاء العالم حتى القرن السادس عشر حينما وفدت هجرات يهودية جديدة إلى المغرب على أثر سقوط الدولة الإسلامية فى الأندلس . ذلك أن اليهود عانوا مثل المسلمين من تعصب الإسبان الكاثوليك واضطهاد محاكم التفتيش التى أقيمت للبحث عن أتباع الديانات الأخرى المتخفين . وكما أن المسلمين الفارين من إسبانيا اتجهوا أساسا إلى أقطار المغرب ومدنه الساحلية بصفة خاصة ، فكذلك فعل اليهود الذين جاءوا مع المسلمين واستقروا فى المدن . وقد حملوا معهم خبراتهم التى اكتسبوها فى الأندلس وهى إتقان الحرف والصنائع ، مما مكنهم من تكوين ثروات ضخمة ، بحيث تفوّق اليهود الجدد على بنى ديانتهم القدامى فلا غرو بعد ذلك أن وقف اليهود بجانب المسلمين يدافعون عن سواحل المغرب ضد الغزو الإسبانى اجتماعيا واقتصاديا وثقافيا ، ذلك أنهم كانوا يتكلمون لغة منحدرة من الإسبانية متأثرة باللغة العبرية ، وتعرف بلغة اللادينو ، وهم يعتبرون من السفرديم أو اليهود الغربيين . أما اليهود القدامى فقد استخدموا اللغة العربية فى الكتابة ، شأنهم فى ذلك شأن البربر المسلمين ، مع هذا الفارق ، وهو أنهم استخدموا الحروف العبرية فى الكتابة العربية . ومع وجود تعاطف بين اليهود الأصليين والنازحين فى القرن السادس عشر إلا أنه لم يحدث اندماج بين الطائفتين . فالنازحون الجدد باعتبارهم أصحاب حرف تحولوا إلى رجال مال كبار ،

وهيأت لهم معرفتهم باللغات الأوربية أن يلعبوا دور الوساطة فى الأعمال التجارية والدبلوماسية أحيانا بين الدول المغربية من جهة والدول الأوربية من جهة أخرى .

أما اليهود الأصليون فاشتغلوا بالزراعة والرعى مثل بقية السكان . وكانوا منتشرين فى أعماق الريف لدرجة أن بعض الرحالة الأوربيين دهشوا لرؤيتهم فى مناطق نائية فى أوائل القرن التاسع عشر . وفى ظل الإدارة الاستعمارية كثر الاتصال بين الفئتين اليهوديتين ، وأخذ اليهود الأصليون ينزحون بالتدريج نحو المدن حتى صار من الصعب التمييز بين أبناء الفئتين . لذلك أجريت بعض الأبحاث للتعرف على أصول العائلات اليهودية وانتماءاتها ، وبيان نسبة اليهود القدامى إلى الوافدين من إسبانيا . وقد أجرى الباحث اليهودى «أوزامبت» دراسة ليهود الجزائر فى الثلاثينات ، وحاول أن يتعرف على أصولهم من خلال تركيب أسماء الأسر ، فوجد أن ٤٧٪ ذات تركيب بربرى ، ١٢٪ من اشتقاق عبرى . أما الـ ٤٠٪ الآخرون فهم من أبناء النازحين من إسبانيا أو من دول أوربية أخرى . إذن فالوحدة التى تجمع اليهود فى المغرب هى أساسا دينية ، بينما نجد أن مفهوم اليهودى فى أوربا هو عنصرى ، بحيث لو اعتنق أحد اليهود المسيحية يظل انتماؤه القديم يلاحقه وينعكس عليه فى مختلف المناسبات .

الملاحظة الثانية التى يجب تسجيلها هى الكثرة العددية بحيث وصل اليهود كما ذكرنا إلى نصف مليون موزعين على النحو التالى : ٢٢٥ ألفا فى المغرب الأقصى ، ١٤٠ ألفا فى الجزائر ، ١٠٥ ألفاً فى تونس . وبذا تكون المملكة المغربية هى التى ضمت أكبر جالية يهودية بالنسبة للأقطار العربية الأخرى . كما أنه لاتجب الاستهانة بعدد اليهود فى تونس إذا ماقورنت بمجموع السكان الذين لم يتجاوزوا عند إجراء هذا الاحصاء فى سنة ١٩٤٨ ثلاثة ملايين . وإذا أخذنا المغرب العربى الخاضع للاستعمار الفرنسى ككل ، يمكن القول إن الجالية اليهودية كانت ثالث جاليات العالم

بعد الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتى ، وذلك إذا أخذنا فى الاعتبار أن يهود بولندا كانوا قد صفوا أثناء الحكم النازى . وهكذا يزيد عدد اليهود فى المغرب الخاضع للاستعمار الفرنسى عن المقيمين فى فرنسا نفسها وذلك قبل تحرر أقطار المغرب .

فلا غرو بعد ذلك أن تبذل الحركة الصهيونية نشاطا خاصا لاجتذاب يهود المغرب إلى الهجرة سيما وأنها وجدت معارضة فى بداية الأمر لما كانت تتمتع به الجاليات اليهودية من ازدهار . كما أن اليهود المهاجرين من شمال إفريقيا اعتبروا فى اسرائيل ضمن فئة اليهود الشرقيين الذين وُضعوا فى مراكز إنتاجية سيئة وأنزلوا فى مناطق استصلاح تحتاج إلى عمل شاق .

يستند الكتاب اليهود فى دعواهم سوء معاملة بنى دينهم فى المغرب على بعض الحوادث الفردية ، أوتكدس اليهود فى الحارات أو الملاح فى ظل أوضاع صحية سيئة . أوما تعرض له اليهود أحيانا من انتزاع ثرواتهم متناسين أن هذه المظالم جزء من الصورة العامة ؛ ففى المغرب الأقصى مثلا كان هناك شبه اعتراف رسمى بأن البلاد تنقسم إلى قسمين : مخزن وسيبة . وفى القسم الأخير لاتمارس الدولة سلطات فعلية وبالتالى فقد كان أى فرد أو أية قبيلة معرضة لعدوان القبائل الأخرى أوالمغامرين الذى يسعون لسلب الأموال أحيانا وللسلطة أحيانا أخرى .

أما بخصوص التكدس فى الحارات ، فقد كانت هذه هى سمة العصر ، يتجمع أصحاب كل حرفة فى منطقة واحدة ، ويعتبرون ذلك نوعا من الحماية لأنفسهم ، ولاشك أن اليهود هم الذين اختاروا لأنفسهم هذه الأحياء الخاصة ، حيث كانوا يشعرون بأمن أكثر ويستطيعون أن يخبئوا ثرواتهم . فمن المؤكد أنهم هم الذين اختاروا الانعزال فى هذه الأحياء وهى تعرف بالحارة فى تونس ، وبالملاح فى المغرب الأقصى . أما أن الشروط الصحية كانت سيئة فلا نعتقد أنها تختلف عن الأحياء الأخرى .

ويمكن تفسير بعض أعمال الثأر التى وجهت ضد اليهود بذلك الحقد الذى يثيره الأغنياء فى كل المجتمعات . وبحكم اشتغالهم بالحرف والأعمال كان اليهود ولاسيما فى المغرب هم الذين يمتلكون أكبر كمية من الأموال السائلة . وقد لاحظ بعض الرحالة أنهم يمتلكون أيضاً العقارات فى الأحياء المخصصة لهم .

وحينما كان السلطان يحتاج إلى بعض المال السائل فلم يكن أمامه سوى اليهود ليقترض منهم .

وفى الجزائر اشتغل اليهود بأعمال الوساطة لإعادة بيع غنائم البحر التى كان البحارة الجزائريون يستولون عليها من السفن الأوربية فى مغامراتهم البحرية المشهورة فى حوض المتوسط ، حتى إنه تكونت شركات مشتركة بين يهود إيطاليا ويهود الجزائر للعمل فى هـذا الميدان . وآثر كثير من يهود ليفورن النزوح عن أوربا والاستقرار فى الجزائر ،ومن أشهر التجار اليهود الذين كانت لهم شركات تعمل فى التجارة بين الجزائر وأوربا يعقوب بكرى وبوزناك . وقد اشتهر الرجلان بالوساطة فى صفقة القمح التى أقرضتها الجزائر لفرنسا . وشعر الداى كيف أنه خُدع فى هذه الصفقة عندما رأى الحكومة الفرنسية تتلكأ فى سداد ثمن القمح .وحسب تقاليد العصر لم يكن غريبا أن يقتل الشخص المسئول عن هذه الخدعة ،وهكذا قتل يعقوب بكرى سنة ١٨٠٥ مما أثار الذعر بين اليهود ، وجعل بعضهم يهاجر إلى تونس . وخلاصة القول هوأن اليهود كانوا من الناحيتين الاجتماعيةوالثقافية على نفس مستوى السكان من التدهور ، فى حين أنهم كانوا من الناحية الاقتصادية يتمتعون برخاء كبير .

وما كاد المغرب يفتح أبوابه للعالم الخارجى حتى استفاد اليهود من الصلات بأوربا وأخذوا يتقدمون أيضا فى المجالين الاجتماعى والثقافى . وكانت تونس أسبق من المغرب الأقصى فى هذا الانفتاح على العالم الخارجى بينما سقطت الجزائر مباشرة تحت الاستعمار سنة ١٨٣٠ ، ومن المعروف أن

أحمد باى (١٨٣٧ — ١٨٥٥) هو الذى بادر إلى سياسة التجديد فى تونس، وقد عمد إلى استخدام بعض اليهود فى الإدارة الحديثة ،إلا أن أثر اليهود المخرب اتضح فى عهد خلفه محمد باى الذى أسرف فى الترف وأوقع البلاد فى الاستدانة فسارع اليهود إلى التوسط فى عقد القروض وحققوا من وراء ذلك أرباحا طائلة ، كما تفننوا فى إغراء أثرياء تونس بالانغماس فى البذخ حتى يبيعوا لهم أدوات الترف . كذلك قدم يهود تونس بعض القروض الصغيرة إلى الحكومة بجانب القروض الكبيرة التى عقدت مع الرأسماليين الأجانب.

ويرجع إلى عهد محمد باى قرار إلغاء المسئولية الجماعية عن اليهود ؛ ففى الماضى كان إذا امتنع أحدهم عن تأدية الضريبة المفروضة أوسداد الجمرك ، أنزلت غرامة بالطائفة اليهودية تتحملها على سبيل التضامن . كذلك صدر فى عهده القانون الأساسى سنة ١٨٥٧ وقد أقر مبدأ المساواة فى الحقوق والواجبات ومنها الخدمة العسكرية بين مختلف طوائف السكان . وقد أثار هذا القانون استياء الرأى العام التونسى ، تماما كما حدث فى الشام عندما طبقت التنظيمات الخيرية وأتاحت للمسيحيين حق حمل السلاح لأنهم خاضعون للخدمة العسكرية . ولم يكن اليهود فى تونس بأقل سخطا على تطبيق الخدمة العسكرية عليهم ، فلم يحن الوقت بعد لشعور هذه الأقليات الدينية بأنها مواطنة حقيقية . وفى مثل هذا الجو المتوتر صار من المحتمل أن تقع حوادث اعتداء من أى طرف . وحدث بالفعل أن يهوديا اتهم بالطعن فى الدين الإسلامى فأعدم . فالتجأت الجاليات الأوربية على اختلاف جنسياتها ومعتقداتها إلى نابليون الثالث تناشده التدخل إلى أن توسط لدى الباى وصدر أول دستور تونسى يكفل المساواة أمام القضاء .

وفى الوقت الذى كانت فيه ظروف اليهود تتحسن من الناحيتين القانونية والاجتماعية إذا بهم يسعون إلى طلب الحماية من الخارج . ووجدوا فى نظام الامتيازات فرصة للفكاك من القوانين المحلية . ووافقت بعض القنصليات على منح اليهود جنسيات أوربية ، وبذا لم يعودوا خاضعين للحكومة الوطنية .

وإذا كان نظام الامتيازات فى حد ذاته انتهاكا صارخا للسيادة الوطنية فإن تطبيقه على أناس كانوا فى السابق جزءاً من المجتمع المحلى يُعد أعظم انتهاكا وأشد خطورة .

فاذا انتقلنا إلى المغرب الأقصى نلاحظ أن العزلة عن العالم الخارجى انعكست آثارها على اليهود . فقد عاشوا تحت تأثير التقاليد القاسيةوالشكلية المستمدة من تعاليم التلمود؛ ففى أى مكان تجتمع فيه خمس عائلات يهودية لا بد لها أن تبحث عن رجل دين « ربان » فاذا لم تجد هذا الرجل الذى يتولى ذبح الأغنام والطيور حسب الطقوس الشرعية ، فانها تظل شهوراً تمتنع عن أكل اللحوم . ومما يؤكد أن احترام الطقوس هو مجرد تمسك بالشكليات، انغماس اليهود فى رذائل أخرى كثيرة تتنافى مع الروح الدينية ؛ فقد وصفهم الرحالة والراهب المشهور شارل فوكو بأنهم كذابون مزورون ، ويمارسون الغش ويعيشون عيشة الكسل والانحراف . ومع ذلك شهد لهم بقوة النفوذ فى بعض المدن ، سواء منها الساحلية أم الداخلية ؛ فقد كانوا يمتلكون عقارات كثيرة فى مكناس . وكان تعليمهم محدوداً ، لايتجاوز الشئون الدينية ومبادىء الكتابة . ولما علم موسى منتفيوري زعيم الطائفة اليهودية فى بريطانيا بتدهور أحوال اليهود الثقافية والاجتماعية فى المغرب الأقصى قام بزيارة للسلطان سنة ١٨٦٤ واستطاع أن يقنعه بإصدار ظهير « مرسوم » فى ٥ فبراير «شباط» من هذا العام يقضى باحترام أشخاص اليهود وأموالهم ، ويرفع بعض القيود التى كانت مفروضة عليهم فى التنقل . وسوف يضطر السلطان إلى إلغاء هذا الظهير سنة ١٨٧٨ حينما يشعر بأن اليهود أساءوا استخدام حرياتهم ولاسيما بعد أن فتح الباب قليلا لنشاط الأجانب فسارعوا إلى التواطؤ معهم ضد مصالح البلاد . لقد تصادفت زيارة منتفيورى مع إنشاء الرابطة الاسرائيلية المعروفة بالأليانس ، وهى هيئة تعليمية تمارس نشاطها على نطاق عالمى . وتستهدف رفع مستوى اليهود فى مختلف أنحاء العالم بتزويدهم بالعلوم العصرية ، وتعليمهم اللغات الحية مما جعلهم مؤهلين أكثرهن غيرهم فى

الأقطار المتخلفة لتولى الأعمال الفنية وزيادة كفاءتهم فى الأعمال التجارية ، وقد كان لمدارس الأليانس أبعد الأثر فى النهوض بيهود المغرب الأقصى وتونس . أما يهود الجزائر فكانوا قد انخرطوا منذ مدة فى نظام التعليم الفرنسى العادى .

اليهود والاستعمار الفرنسى :

فى الجزائر :

يقول الكاتب الصهيونى اندريه شوراكى إن الجالية اليهودية فى مدينة الجزائر هتفت للجيش الفرنسى عند دخوله المدينة سنة ١٨٣٠ ، وأن أفراد الجالية اليهودية انهالوا على الجنود الفرنسيين يقبلون أيديهم على عادة أهل البلاد ، وهو يذكر هذه الوقائع ليستشهد على ما ذكره من اضطهاد اليهود فى العصر العثمانى ، وكيف أدى ذلك إلى أنهم نظروا للفرنسيين كمنقذين .

اعتبر الفرنسيون أن اليهود طائفة منفصلة عن مجموع السكان المسلمين ، ولو أنها تشترك معهم فى الخضوع للإدارة الجديدة . ومنذ البداية ميزوا بينهم وبين المسلمين. وفى رأينا أن سبب التعاون الوثيق الذى حدث بين اليهود وبين الإدارة الفرنسية لايعود إلى اضطهاد سابق بقدر ما يعبر عن ظاهرة عامة ، وهى أن الدولة الغازية تسعى بطبيعة الحال إلى اجتذاب الأقليات إليها .

وفى ١٦ نوفمبر «تشرين الثانى» سنة ١٨٣٠ عُين أحد أفراد أسرة بكرى حارسا على الطائفة اليهودية . وكلف بتنفيذ الأحكام عليها وجمع الضرائب المقررة ، وبذا يحل محل قائد اليهود فى العصر العثمانى . ومنذ صدور التنظيمات الأولى تمتع اليهود بمركز ممتاز ؛ لأن تمثيلهم فى الغرفة التجارية جُعل مساويا لغالبية السكان العظمى من المسلمين . وفى المجلس البلدى ترشح الطائفة أسماء تسعة من اليهود ويختار الحاكم العام اثنين منهم لمقاعد المجلس البلدى التسعة ، وفى الغرفة التجارية خصص لليهود مقعد واحد مثل المسلمين بجانب خمسة للفرنسيين .

ومنذ بداية العهد الاستعمارى ظهر اتجاه لإدماج اليهود فى البيئة الفرنسية، بل لعل اليهود هم الذين أخذوا زمام المبادرة نحو تلك السياسة فعبروا عن استعدادهم للخضوع لقوانين المدنية الفرنسية شريطة عدم تعارضها مع الشريعة الموسوية، وذلك بمناسبة زيارة لجنة تحقيق برلمانية فرنسية للجزائر سنة ١٨٣٣ ، وبناء على ذلك حددت اختصاصات المحاكم الحاخامية التى كانت تفصل فى مختلف الشئون فى العهد الإسلامى بحيث صارت تقتصر على الأحوال الشخصية ، ولم يثر ذلك أى اعتراض من جانب رجال الدين اليهود . وتمشيا مع هذا الاتجاه الإدماجى ألغى منصب رئيس الطائفة اليهودية سنة ١٩٣٦ ونقلت اختصاصاته الباقية إلى المساعد اليهودى لرئيس البلدية ، ذلك أنه أعيد تنظيم البلديات بحيث صار لكل رئيس بلدية فى المدن الكبرى: الجزائر ، ووهران ، وقسنطينة ثلاثة مساعدين يمثل أحدهم اليهود ، وآخر المسلمين ، وثالث المستوطنين . وتسهيلا لسياسة الإدماج صدرت قوانين هدفها التقريب بين الشئون الدينية والمدنية عند اليهود ، فأسست مجالس للتوجيه والتعليم تتكون من أعضاء دينيين ومدنيين ، وهى التى سحبت اليهود بالتدريج من ثقافتهم التقليدية العتيقة إلى الثقافة العصرية ، وكانت هذه خطوة أولية ضرورية قبل أن تصدر قوانين تجنيس اليهود ، أى منحهم حق المواطن الفرنسى .

وقد ظهر أول رأى فى تجنيس اليهود بصورة جماعية سنة ١٨٤٣ ولكن المستوطنين كانوا يخشون من سيطرة اليهود عليهم فى حالة تجنيسهم ، وهم لم يتدعموا فى البلاد بعد كما أن المستوطنين عرفوا بتأثرهم الشديد بالكنيسة الكاثوليكية . لذلك حينما قامت الجمهورية الثانية تبنى الليبراليون والاشتراكيون الذين نفوا إلى الجزائر الدعوة لفتح باب التجنيس ولو بصورة جزئية أمام اليهود . هكذا حصلت الجالية اليهودية على حق انتخاب أعضاء المجلس البلدى ، لكنها لم تتمتع بالمواطنة الكاملة التى تمنح صاحبها الحقوق السياسية وانتخاب أعضاء مجلس النواب كما هو الحال بالنسبة لمستوطنى الجزائر فى عهد الجمهورية الثانية .

اتخذ نابليون الثالث خطوات أخرى نحو إدماج اليهود ، فعين بعضهم فى أعمال الشرطة . وفى سنة ١٨٦٥ ، أصدر تشريعا يقضى بامكانية حصول المسلم أو اليهودى الجزائرى على الحق الكامل للمواطن الفرنسى ، وذلك بشرط التبعية القضائية التامة للقوانين الفرنسية بما فى ذلك قوانين الأحوال الشخصية . ومن المعروف أن عدداً قليلا جدا من المسلمين أقبل على طلب المواطنة الفرنسية ، فكان اليهود هم الذين انتفعوا بهذا التشريع ، ولذلك شرعت حكومة أوليفييه فى آخر عهد نابليون تبحث فى اتخاذ قرار حاسم، ألا وهو تجنيس اليهود تجنيسا جماعيا ، إلا أن الفرصة لم تتح لها البقاء فلم يصدر هذا التشريع إلا فى ٢٤ أكتوبر « تشرين الأول » سنة ١٨٧٠ إبان تولى اليهودى كريميه لمنصب وزارى فى الحكومة المؤقتة، فصارت تشريعات اليهود تلصق باسمه .

قُدر عدد اليهود عند صدور هذا التجنيس الجماعى بثلاثة وثلاثين ألفا . فاذا عرفنا أن عدد المستوطنين الأوربيين فى ذلك الوقت كان يزيد عن ٣٠٠٠٠٠ ألفا ، أدركنا أن مخاوف المستوطنين من أن يسيطر اليهود عليهم لم يكن لها ما يبررها . والذى حدث هو أن تمتع يهود الجزائر بالجنسية الفرنسية شجع هجرة يهودية جديدة من فرنسا ودول أوربية أخرى، حيث كانت مجالات النشاط الاقتصادى أوسع نطاقا ومن بينها ملكية الأراضى الزراعية . وهكذا تزايد اليهود بنسبة تفوق الزيادة الطبيعية . ومع ذلك فلم يتجاوزوا نسبة ١٥٪ إلى المستوطنين حين وصل عددهم إلى الحد الأقصى فى الأربعينات من هذا القرن وهو ١٤٠ ألفا .

ظهرت إذن بين المستوطنين حركة معادية لليهود منذ صدور قرارات كريميه . فبالغوا فى الربط بين هذه القرارات وبين وقوع الثورة الجزائرية ضد الحكم الفرنسى فى الجزائر سنة ١٨٧١ بزعامة محمد المقرانى . وتجلت النزعة المعادية لليهود مرة أخرى بمناسبة قضية الضابط اليهودى دريفوس التى هزت الرأى العام الفرنسى بين عامى ١٨٩٤ ، ١٨٩٩ فأيد المستوطنون

هذا الفريق الذى اعتقد فى تهمة دريفوس باعتباره يهوديا خان الوطن الفرنسى ، لدرجة أنهم دبروا مظاهرات ضد اليهود فى الجزائر سنة ١٨٩٨ ،وتصادف أن ليون بلوم رئيس الوزراء الفرنسى واليهودى الأصل اتخذ فى سنة ١٩٣٦ بعض الإجراءات التى تخفف من مظاهر التميز العنصرى ضد الوطنيين . فشن عليه المستوطنون حملة باعتباره يهوديا يتنكر لمصالح الامبراطورية . لذا حينما تولت حكومة فيشى الموالية للألمان السلطة فى فرنسا سنة ١٩٤٠ رحب بها المستوطنون لعدة أسباب من بينها اتخاذ إجراءات معادية لليهود كتحديد أعدادهم فى المدارس والجامعات وفى وظائف الدولة . وفى رأينا أن هذه الملابسات التى ربطت مصالح اليهود أحيانا باليسار هى مجرد مصادفات ومن خطأ القول أن يهود المغرب العربى كانوا يمثلون نزعة يسارية بصفة عامة.

وخلاصة القول أن تجنيس يهود الجزائر لم يؤد إلى تحقيق الانسجام التام بين اليهود وبين عناصر المستوطنين المختلفة . والفئة اليهودية التى تحقق اندماجها فى المجتمع الأوربى أكثر من غيرها هى برجوازية المدن . وقد كانت نظرة المستوطنين متأثرة بالتميز الدينى بين الناس بحكم البيئة ؛ فالسكان الأصليون يسمون بالمسلمين ،والمستوطنون أشد تأثراً بالكنيسة الكاثوليكية ، لذا استمروا ينظرون إلى اليهود باعتبارهم طائفة منفصلة وهم بذلك يختلفون عن النظرة العلمانية السائدة فى فرنسا .

فى تونس :

أشرنا إلى الازدهار الذى تمتعت به الجالية اليهودية فى تونس منذ عهد البای أحمد ، لذلك يمكن القول إن أحوال اليهود لم تتغير فى عهد الحماية عما كانت عليه فى السابق . وظلت سلطات الحماية تعتبر اليهود من رعايا البای ، فهم يحملون الجنسية التونسية التى لم تلغ بخلاف الجنسية الجزائرية . والقرارات التى أصدرتها سلطات الحماية لم تعد التنظيمات الخاصة بالشئون القضائية والتعليمية . وقد وضعت المحاكم الحاخامية تحت إشراف الإقامة العامة ، كما فتح لليهود باب التصويت للمجالس البلدية منذ إنشائها سنة ١٨٨٤ .

ورغم هذه الامتيازات فقد تطلع يهود تونس إلى اكتساب الجنسية الفرنسية وكان لسان حالهم يقول إن يهود الجزائر الأقل تقدما قد حصلوا على الجنسية الفرنسية ، فمن باب أولى أن يحصل يهود تونس على هذه الجنسية سيما وأنهم أكثر يهود المغرب أخذا بالأساليب العصرية إلا أن اليهود كانوا يدركون الصعوبات القانونية التى تحول دون تجنيسهم بصفة جماعية فذلك يعنى أن تونس أصبحت مستعمرة وليست محمية . وقد عبر أحد الكتاب اليهود ، ويدعى جاك شالان عن هذا الرأى فى كتاب نشره سنة ١٩٠٨ واقترح مخرجا من هذا الإشكال القانونى ، وذلك بتطبيق نظام الجنسية الذى يخضع له الأجانب على اليهود ، وبمقتضاه يحق للأجنبى بعد إقامة ثلاث سنوات أن يحصل على حق المواطن الفرنسى . وإذن لم يطالب الكاتب بتجنيس جماعى ، بل يكون لكل يهودى الحق فى طلب الجنسية بصفة فردية ، على أن يحتفظ بحق الاختيار بين التشريع الفرنسى أو اليهودى فيما يتعلق بالأحوال الشخصية . وناشد يهود تونس الرأى العام ولجنة حقوق الإنسان أن يُفتح لهم باب المواطنة الفرنسية . وبالفعل صدر قانون سنة ١٩١٠ يسمح لهم بالتجنس بناء على طلب خاص . وربما كان السبب فى تردد الفرنسيين إزاء تجنيس يهود تونس هو الخوف من إثارة الأجانب . ومما يسترعى الانتباه حقاً أنه بعد شن هذه الحملة الدعائية لم يستفد من قانون سنة ١٩١٠ سوى سبعة آلاف شخص قدموا طلبات للحصول على الجنسية الفرنسية حتى عام ١٩٣٤ ثم قل معدل الطلبات بعد هذا العام ، ربما خوفا من النازية ووجود حركة شبيهة بها داخل فرنسا . فلم يزد عدد اليهود المتجنسين فى وقت ما عن ١٥٪ ولاشك أن هذا الاحتياط قد جنب اليهود متاعب أثناء وقوع تونس تحت الاحتلال النازى زهاء سبعة أشهر (نوفمبر « تشرين الثانى » سنة ١٩٤٢ — مايو « آيار » سنة ١٩٤٣) .

ومن الملاحظ أن اختلاف الوضع القانونى ليهود تونس لم يؤثر فى تماسكهم كبيئة اجتماعية خاصة ، فقد كانوا أكثر تجانسا من يهود المغرب أو الجزائر ، شأنهم فى ذلك شأن المجتمع التونسى نفسه .

المغرب الأقصى :

تركت سياسة ليوتى طابعها على حياة اليهود فى المغرب الأقصى ، فقد كانت هذه السياسة قائمة على تطوير كل قسم من أقسام المجتمع فى إطار تقاليده وحياته الدينية والثقافية . وقد يتصور بعض الوطنيين أن هذه السياسة تنطوى على احترام الشخصية الوطنية ، ولكنها أدت فى واقع الأمر إلى تعميق الخلافات بين أقسام المجتمع . وانطلاقا من هذه السياسة صدرت الظهائر (المراسيم) التى تميز البربر بقضاء مستقل مما كان له أسوأ الأثر لدى الرأى العام الإسلامى فى المغرب .وتمشيا مع هذا الاتجاه أقيمت محاكم خاصة لليهود ، ولم يثر ذلك أى احتجاج من السلطات الوطنية ، لأن اليهود تمتعوا بنوع من الاستقلال القضائى قبل عهد الحماية ، ذلك أن الفكرة السائدة فى البلاد الإسلامية آنذاك هى أن القضاء أمرمن أمور الدين . فكان طبيعيا إذن أن تؤسس محاكم حاخامية للطائفة اليهودية ، ولم يثر ذلك اعتراضا بخلاف تخصيص البربر بقضاء مستقل لأنهم مسلمون .

وقد نظمت المحاكم الحاخامية بظهير صدر سنة ١٩١٨ يقضى بأن تتكون المحكمة من رئيس وقاضيين وكاتب ، وهم جميعا من رجال الدين . ولما انتشرت تلك المحاكم الحاخامية شكلت محكمة حاخامية عليا فى الرباط لاستئناف أحكامها . وبالتدريج تحولت تلك المحاكم الطائفية إلى شبه مجالس تمثيلية تشرف على الحياة الاجتماعية والثقافية والأوقاف الخاصة باليهود . ويتشكل المجلس من أربعة إلى عشرة أعضاء حسب أهمية الجالية اليهودية التى تسكن المنطقة . والأهم من ذلك أنه سمح لتلك المحاكم والمجالس باستخدام اللغة العبرية ، فلم يعد الأمر مقصورا على شكل من أشكال التسامح الدينى ، بل نتج عن هذا النظام إحياء للشخصية اليهودية ، مما يتفق وأهداف الصهيونية . وفى رأينا أن أساليب الدول العصرية العلمانية التى تقوم على أساس ادماج المواطنين فى نظام قضائى واحد دون التفات إلى طوائفهم وأديانهم ، من شأنه أن يذيب اليهود فى المجتمعات المختلفة ويفوت على الصهيونية كثيراً من

أهدافها . أما فى المغرب فقد كان الرأى العام الأوربى يعتبر نظامه ثيوقراطيا ، أى أن الدولة تقوم على أساس دينى فى سياستها وتشريعها . وإذن فالمنطق يقتضى أن تتمتع الأقليات الدينية بما كان لها من امتيازات . هكذا استمرت المجالس الحاخامية تكتسب أهمية متزايدة ووسعت اختصاصاتها فى المنطقة الإسبانية سنة ١٩٣٠، ثم روؤى تشكيل مجلس عام للنظر فى شئون اليهود ، وجعل مقره فى الرباط . ويرأسه مندوب عن الإقامة العامة . ومما يذكر أنه أثناء تولى حكومة فيشى السلطة رفض السلطان محمد الخامس طلب تلك الحكومة باتخاذ إجراءات خاصة معادية لليهود . ولهذا السبب وبالإضافة إلى الامتيازات المشار إليها والتى تمتع بها يهود المغرب الأقصى ، وجدت الصهيونية صعوبة فى استمالة عدد كبير من هؤلاء ، وظلت الغالبية العظمى متعلقة بالمغرب ، واعتبرت نفسها مواطنة فى الدولة الجديدة بعد الاستقلال ، ولكن كان من المستحيل البقاء بمنأى عن تأثيرات النزاع العربى الإسرائيلى .

اليهود واستقلال المغرب العربى

قبل أن نتناول موقف اليهود من الحركات الاستقلالية المغربية يجدر بنا أن نلقى نظرة على أوضاعهم الاقتصادية والتعليمية قبيل حصول أقطار المغرب على الاستقلال ؛ فقد خرج اليهود من عهد الحرفة إلى عهد الصناعة العصرية فى ظل الاحتلال الفرنسى . وفى تونس مثلا صار المشتغلون بالصناعة يقدرون بنحو تسعة آلاف ، وهورقم يفوق عدد المشتغلين بالتجارة (المهنة التقليدية لليهود) . ولم تعد صورة اليهودى هو المرابى أو التاجر الصغير الذى يجمع ثروته فى المدى الطويل . ويدل إحصاء أجرى على يهود الجزائر سنة ١٩٤١ على أن المشتغلين بالتجارة والصناعة والمهن الحرة يبلغون ٦٠٪ بينما لايتجاوز عدد المنتمين إلى الطبقة العاملة من اليهود ٢٦٪ كما أن نسبة البطالة ضئيلة خاصة إذا قورنت بالبطالة المنتشرة بين السكان الأصليين فهى لاتزيد عن ١٤٪ . وتوجد البطالة غالبا فى المناطق التى لم يتوغل فيها

الاستعمار الفرنسى . وكذلك الحال فى تونس حيث كان أبناء الحارات اليهودية الذين عاشوا بعيداً عن البيئة الأوربية هم الذين يشكلون العمال غير المهرة .

ومن الغريب أن تكون نسبة البطالة بين يهود المملكة المغربية أقل منها فى كل من الجزائر وتونس . ولعل ذلك راجع إلى اعتياد اليهود هناك الاشتغال بالأعمال الصغيرة فهناك نحو ٨٠٠ يهودى من أصل بربرى يشتغلون بفلاحة الأرض . وتشكل اليد العاملة ٥٠٪ من عدد اليهود الذين يمارسون ألوان النشاط الاقتصادى المختلف . ولاشك أن كون ٥٠٪ من اليهود يشتغلون بالأعمال الصناعية والتجارية تدل على أنهم كانوا أكثر التصاقا بالمستوطنين وبالطبقة الرأسمالية حتى إنه نشأ نوع من التنافس بين رأس المال الأوربى الوافد وبين رأس المال اليهودى المستثمر من قبل . ويرى البعض أن تحول اليهود عن مزاولة التسليف بالربا إنما يرجع إلى إدخال النظم الاقتصادية الحديثة ومن بينها بنوك التسليف الزراعى والجمعيات التعاونية التى أنشأها الفرنسيون .

ومما فتح مجالات العمل لليهود فى المغرب العربى ارتفاع نسبة التعليم فيما بينهم حتى انها بلغت ١٠٠٪ فى المغرب الأقصى فى وقت كانت فيه الأمية تتفشى فى ٨٥٪ من السكان الأصليين . وفى الجزائر يحتل اليهود نسبة عالية فى المؤسسات التعليمية على اختلاف درجاتها ، وهى تفوق كثيراً نسبة عدد اليهود إلى مجموع السكان ؛ ففى المرحلة الابتدائية بلغ عدد التلاميذ اليهود حسب إحصاء سنة ١٩٤١ (١٩,٩٤) يمثلون ٧٪ من مجموع التلاميذ . وفى المرحلة الثانوية ١٣٨٧ طالبا بنسبة ٢١,٩٪ وكاد اليهود أن يسيطروا على كلية الطب فى جامعة الجزائر إذ بلغت نسبة الطلبة اليهود ٣٧٪ وفى كلية الحقوق ٢٦,٤٪ وفى الصيدلة ١٧,٤٪ وفى الآداب ١٦,٨٪

ويلاحظ أن انتماء يهود الجزائر إلى المواطنة الفرنسية قلل من شأن المدارس الدينية الخاصة ، ومن الطبيعى أن يتجه أبناء اليهود إلى مدارس الدولة الأكثر فائدة . والمدارس الدينية اليهودية القليلة نشأت بعيدا عن المدن ، وعلى العكس اعتبرت مراكش مركزاً لإحياء الثقافة اليهودية ليهود

شمال أفريقية بل يهود البلاد العربية بصفة عامة . فتأسست فى الدار البيضاء كلية معلمين تتخصص لتخريج مدرسى العبرية . وكانت الإقامة العامة تتحمل جزءاً كبيراً من نفقات المدارس اليهودية الخاصة ، بينما تتكفل بجميع نفقات المدارس الفرنسية — الإسرائيلية التى تسير حسب البرامج الفرنسية .

يتضح مما سبق أنه رغم اندماج معظم اليهود فى بيئة المستوطنين فى شمال أفريقيا ، واحتلالهم مراكز اقتصادية إدارية مماثلة لهم ، بل تفوقهم فى بعض المهن الحرة ، رغم ذلك رفض كثير من المستوطنين اعتبار اليهود جزءاً من مجتمعهم . ولعل اشتراك السكان الأصليين مع اليهود فى تحمل مظالم حكومة فيشى كان أصل تلك الرابطة التى قربت بين اليهود وبين الحركات الوطنية خاصة فى المغرب وتونس . أما الجزائر فرغم أن مصالى الحاج رفض إغراءات حكومة فيشى له باصدار تصريحات معادية لليهود ، إلا أن هؤلاء اتخذوا موقفا مختلفاً ينطوى على العداء للثورة الجزائرية . ويرجع هذا الموقف المختلف إلى أكثر من سبب . فيهود الجزائر كانوا من الناحية القانونية مواطنين فرنسيين . ولم تطمئن غالبيتهم إلى تصريحات جبهة التحرير بأن المساواة ستسود مجتمع الجزائر المستقل . ثانيا : ان ثورة الجزائر كانت أكثر اتصالا بالمشرق العربى المتأثر بالنزاع مع إسرائيل . ثالثا : كان اتجاه الثورة الجزائرية إلى التطبيق الاشتراكى بعد الحصول على الاستقلال واضحا ، وذلك يتعارض مع مصالح غالبية اليهود المشتغلة بالأعمال . لذلك كانت الجالية اليهودية من أسبق الفرنسيين الذين بادروا إلى مغادرة الجزائر بالتدريج منذ قيام الثورة ، واتجه معظمهم إلى فرنسا ، لا إلى إسرائيل . وحينما اقترب موعد الاستقلال ، وتكون الجيش السرى لمعارضة سياسة الرئيس ديجول ، ثم تخريب الاقتصاد الجزائرى قبل ترك البلاد ، تعاون اليهود مع منظمة الجيش السرى تعاونا وثيقا . لذلك كادت الجالية اليهودية أن تندثر مع قيام جمهورية الجزائر المستقلة ، فلم يبق سوى بضعة آلاف ، على عكس ماحدث بعد استقلال تونس أو المغرب .

ففى تونس لم يقف اليهود موقفا سلبيا ، بل حاولوا المشاركة فى مفاوضات الاستقلال ، وعين وزير يهودى هو البير بسيس فى حكومة طاهر بن عمار التى أدارت المرحلة الأولى من المباحثات مع فرنسا . وما أن تأسست الجمعية الوطنية التونسية حتى احتل يهوديان مقعدين فيها . وتمشيا مع السياسة العلمانية التى اتبعها بورقيبة ألغيت المحاكم الحاخامية مثلما ألغيت المحاكم الشرعية بالنسبة للمسلمين . وهذا أسلوب يختلف تماما عما اتبع فى مراكش، وهو أدعى إلى دمج اليهود فى الدولة المستقلة . وكان بورقيبة يكرر فى خطبه مبدأ المساواة بين طوائف السكان . وقام بزيارة لحارة اليهود فى العاصمة وأخرى للمعبد اليهودى القديم فى جزيرة جربا . ومع ذلك فقد تلت الاستقلال موجة من الهجرة اليهودية خارج البلاد ، حتى هبط عدد اليهود خلال ثلاث سنوات (١٩٥٦ — ١٩٥٩) من ١٠٥ ألفا إلى ٤٠ ألفا . ثم نقص معدل الهجرة ، ففى سنة ١٩٦٣ كان ما يزال هناك ٣٢ ألفا ، وفى سنة ١٩٦٧ عند وقوع العدوان وصل عددهم إلى ٢٣ ألفا . وقد برر البير بسيس هذه الهجرة بأنها لاتعود إلى أى شكل من أشكال سوء المعاملة ، بل إلى أن اليهود الذين لم يتعلموا العربية أصبحوا غير قادرين على العمل على قدم المساواة مع الوطنيين . وأنحى باللائمة على نظام التعليم فى عهد الحماية الذى جعل اليهود لايجيدون غير الفرنسية . وعندنا أن ثمة أسبابا أخرى من أهمها المتاعب الاقتصادية التى شهدتها تونس بعد الاستقلال ، فقد ضاقت مجالات العمل ، ومن جهة أخرى كانت هناك مهلة لحرية تنقل رءوس الأموال حسب اتفاقية سنة ١٩٥٥ مع فرنسا ، فسارع اليهود إلى إخراج أموالهم قبل انتهاء هذه المهلة . كما أن سياسة التخطيط التى اتبعتها تونس منذ سنة ١٩٦١ لم تلائم اليهود . فيمكن القول إذن أن الدعاية الصهيونية لم تكن عاملا مؤثراً هاما بالنسبة ليهود تونس، ولكن ما أن وقع عدوان يونيو «حزيران» سنة ١٩٦٧ حتى تعرض اليهود لثأر الجماهير رغم الاحتياطات الشديدة التى اتخذتها الحكومة والعقوبات التى فرضتها الدولة على قادة المظاهرات . فشعرت البقية الباقية من الجالية اليهودية أنه لم يعد لها مجال لمزاولة نشاطها فى البلاد .

وكان يهود المغرب الأقصى بحكم أهميتهم العددية وماضيهم الطويل فى البلاد أكثر مشاركة فى حياة المغرب المستقل على مختلف المستويات السياسية والاقتصادية . ولقد درج بعض الكتاب اليهود اليساريين فى فرنسا على التقريب بين الوطنيين المغاربة وبين اليهود ، كما يستنتج من كتابات اندريه نوشى ، ومكسيم ردنسون .

وعندما كان حزب الاستقلال يجرى المباحثات مع الفرنسيين سنة ١٩٥٥ ذهب وفد يمثل يهود المغرب حيث أخذ الضمانات على مستقبل اليهود فى المغرب المستقل . وهكذا شارك اليهود فى إدارة المملكة المغربية على مختلف المستويات وصاروا يحتلون مراكز لم يسبق لهم أن احتلوها فى عهد الحماية . فتولى أحدهم وزارة البريد والبرق والمواصلات . كما عُين منهم أحد قضاة المحكمة العليا . وشغل بعضهم وظائف السلك الدبلوماسى . ولعل أبرز صورة لاندماج اليهود فى المجتمع المغربى هى التحاقهم بالأحزاب السياسية . وقد خاضوا الانتخابات البلدية ، إما مرشحين عن حزب الاستقلال ، أو الاتحاد الوطنى للقوى الشعبية ، أى أنهم لم يدخلوا المعركة الانتخابية بصفتهم الطائفية . غير أنه كان من المستحيل استمرار هذا الوضع دون التأثر بالنزاع العربى الاسرائيلى . حقيقة كان تأثر يهود المغرب بهذا النزاع متأخراً فى الزمن عن يهود المشرق ، فبينما تمت مغادرة معظم يهود المشرق العربى بين عامى ١٩٤٨ ، ١٩٥٦ تأخرت الهجرة اليهودية من المغرب ومن المملكة المغربية بصفة خاصة إلى الستينات . وكان عدوان سنة ١٩٦٧ هو الضربة القاضية .

والواقع أن الصهيونية بدأت تمارس نشاطها بين يهود المغرب فى الأربعينات ، واستطاعت أن تثير بعض حوادث الاحتكاك فى وجدة بمناسبة حرب سنة ١٩٤٨ إلا أن نجاحها كان محدوداً . ولم يكن من مصلحة اليهود المتمتعين بالرخاء والمساواة المغامرة فى المجتمع الاسرائيلى القلق . وما أن لاح استقلال المغرب فى الأفق حتى جددت الصهيونية حملتها

الدعائية فى سنة ١٩٥٥ فكانت تذيع بين اليهود أنه من الأفضل لهم الهجرة حالا قبل أن تتخذ حكومة المغرب المستقلة الإجراءات لمنع الهجرة .

والجدير بالذكر هو أن حكومة المغرب أوقفت نشاط الأجهزة الصهيونية بقدر ما استطاعت ولكنها عجزت عن مكافحتها تماما ، نظراً لاستمرار اليهود فى احتلال مراكز إدارية هامة ؛ فقد بلغت نسبتهم بين العاملين فى الخدمات العامة ١٥٪ ويرجع ذلك إلى ارتفاع نسبة المتعلمين بينهم وقلة الكفاءات بين الوطنيين . كذلك لم توقف الحكومة المغربية هجرة اليهود كأفراد ، وكثيراً ما نبهت المشتغلين بالصحافة إلى ضرورة التمييز بين اليهودى المغربى ، والصهيونى . كما أصدر بعض كبار اليهود بيانات معادية للصهيونية ، ولوحظت ظاهرة فريدة من نوعها ، وهى عودة بعض اليهود الذين هاجروا إلى اسرائيل للمغرب الأقصى .

فى مثل هذه الظروف كان من السهل تسلل الأجهزة الصهيونية لانها لن تعدم وجود يهود متعاطفين معها ممن يحتلون مراكز إدارية . وفى أعقاب حرب يونيو « حزيران » سنة ١٩٦٧ كشفت المعارضة المغربية عن وجود تأثير صهيونى قوى فى شركات التجارة الخارجية المغربية ، وكان ذلك من الأسباب التى جددت المظاهرات المعادية لليهود بعد انقضاء فترة على حرب يونيه « حزيران » . ورغم أن الحكومة بذلت جهودا كبيرة لمنع التعرض لليهود لأى أذى ،وتوفيقها إلى حد كبير ، فإن الجالية اليهودية فى المغرب أخذت تتناقص بالتدريج ، فهبطت فى سنة ١٩٦٩ إلى ٤٥ الفا . وهى مع ذلك ماتزال أكبر جالية يهودية فى بلد عربى . وفى اعتقادنا أنه من المقدر لها أن تندثر كما اندثرت الجاليات اليهودية الأخرى . ولا يرجع هذا إلى أى لون من ألوان سوء المعاملة كما تؤكد هذه الدراسة ، بل إلى سياسة اسرائيل العدوانية التى أحرجت وضع اليهود فى مختلف البلاد العربية .